نظرية اتجاهات تدفق الثروة: مقاربة معرفية

*منير كرادشة، عيسى مصاروة**

ملخّص

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة استعراض أهم مضامين نظرية تدفق الثروة لجون كالدويل ومرتكزاتها ومحركاتها من جوانب وأبعاد مختلفة. فإنجاب الأطفال رغم أنه عملية بيولوجية، الأ أنه يتحدد في ضوء عوامل اقتصادية اجتماعية ثقافية مختلفة. وتقوم هذه الدراسة بشكل أساسي على محاولة إعادة قراءة الأطروحات النظرية التقليدية لنظرية اتجاه تدفق الثروة بين الآباء والأبناء، بشكل يعيد الاعتبار للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الأطروحات، والتي تنظر إلى كلفة الأطفال على أنها العنصر الأساسي في تحديد عناصر الطلب على الأطفال، وأن بقاء كلفة الأطفال ضمن مستويات متدنية، سيبقي الرغبة في الحصول على الأطفال ضمن مستوياتها المرتفعة، وفي حال انخفاض المنفعة المتوقعة من الأطفال وزيادة كلفتهم فإن مسار تدفق الثروة سيتغير وسيقل الطلب على الأطفال.

الكلمات الدالة: تدفق الثروة، الإنجاب، الأطفال.

المقدمة

تجنح كثير من الأدبيات الديموغرافية في محاولتها لتفسير المسألة السكانية وما يقترن بها من مواقف، إلى الارتكان لأطروحات نظرية تدفق الثروة (Flow of Wealth Theory) التي برزت على يد جون كالدويل (Caldwell 1976)، ولمضامينها ذات العلاقة بمحركات اتجاه تدفق الثروة بين الآباء والأبناء ودوافعها ومساراتها، التي عدت محددا أساسيا لتقرير استجابات الأفراد ومواقفهم وممارساتهم الإنجابية.

وتتلخص أطروحات هذه النظرية؛ بأنه **إذا كان اتجاه تدفق الثروة صاعدا أي من الأبناء باتجاه الآباء** فإن مواقف الآباء واستجاباتهم الديموغرافية ستكون مؤيدة لبقاء مستويات الطلب على الأطفال ضمن معدلاتها العالية "كون الأبناء سيشكلون منفعة وعائداً اقتصادياً واجتماعياً للآباء"، بسبب ما يمكن أن يحققونه من عوائد سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية، أو كمصادر للضمان وللحماية لهم خاصة في حال العجز وشيخوخة.

وتؤكد النظرية في هذا السياق، بأن **سلوك المرأة الإنجابي** –ضمن هذا المسار من تدفق الثروة– سيشكل أداة ثمينة بيدها، لإثبات هويتها الانثوية وتأكيد انجازها الإنجابي وتحقيق مكانتها الاجتماعية سواء داخل نطاق أسرتها أو داخل نطاق مجتمعها الذي تعيش في كنفه؛ كما تؤكد بأن خصوصية المرأة البيولوجية ضمن هذه الأطروحات تزداد أهمية خاصة في المجتمعات البسيطة ذات الأنماط الإنتاجية الزراعية (أي تعتمد على اقتصاديات العائلة والحقل)، والتي عادة ما تتميز بسيادة نظام الأسرة الممتدة، واستمرارية سلطة كبار السن من الذكور في الأسرة (Cain, 1984).

وتعزو هذه النظرية **المواقف المؤيدة لتبني استجابات وممارسات ديموغرافية** معززة لرفع مستويات الطلب على الأطفال في المجتمعات التقليدية البسيطة (المرحلة الأولى من مسار تدفق الثروة)، **بسبب** سيطرة كبار السن من الذكور بشكل مطلق على موارد الأسرة وعلى قراراتها، **وبسبب** قصر مدة إعالة الأطفال وكثافة استخداماتهم في اقتصاديات الحقل، وزيادة الاعتماد على ما يقدمه الأبناء من مساعدة لأسرهم في الأعمال الزراعية، ما يحتم استنادا إلى وجهات نظر كالدول

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك؛ وقسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

تاريخ استلام البحث 2013/10/9 وتاريخ قبوله 2014/4/8.

© 2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أن يبقى اتجاه تدفق الثروة (المكونة من سلع وأموال ومساعدات عينية وخدمات) سالكا اتجاها عموديا تصاعديا "أي من الأبناء باتجاه الآباء"؛ الأمر الذي يجعل **عملية إنجاب الأطفال** سلوكا إيجابيا وفي مصلحة الذكور من كبار السن في الأسرة. كما أن من شأن هذا النمط –من مسار اتجاه تدفق الثروة– أن يكرس النظرة إلى الأطفال *"كمصدر للمنفعة الاجتماعية والنفسية"*، ويزيد حجم العوائد والتطلعات المتوقعة منهم، لما يشكلونه من فوائدة للآباء وكمصدر للمباهاة والتفاخر وللقوة والنفوذ الاجتماعي، وكمصدر للهيبة الاجتماعية والسياسية وللضمان في وجه المخاطر المعيشية التي يمكن أن يواجهونه في مثل هذه المجتمعات (Kaplan, 1994).

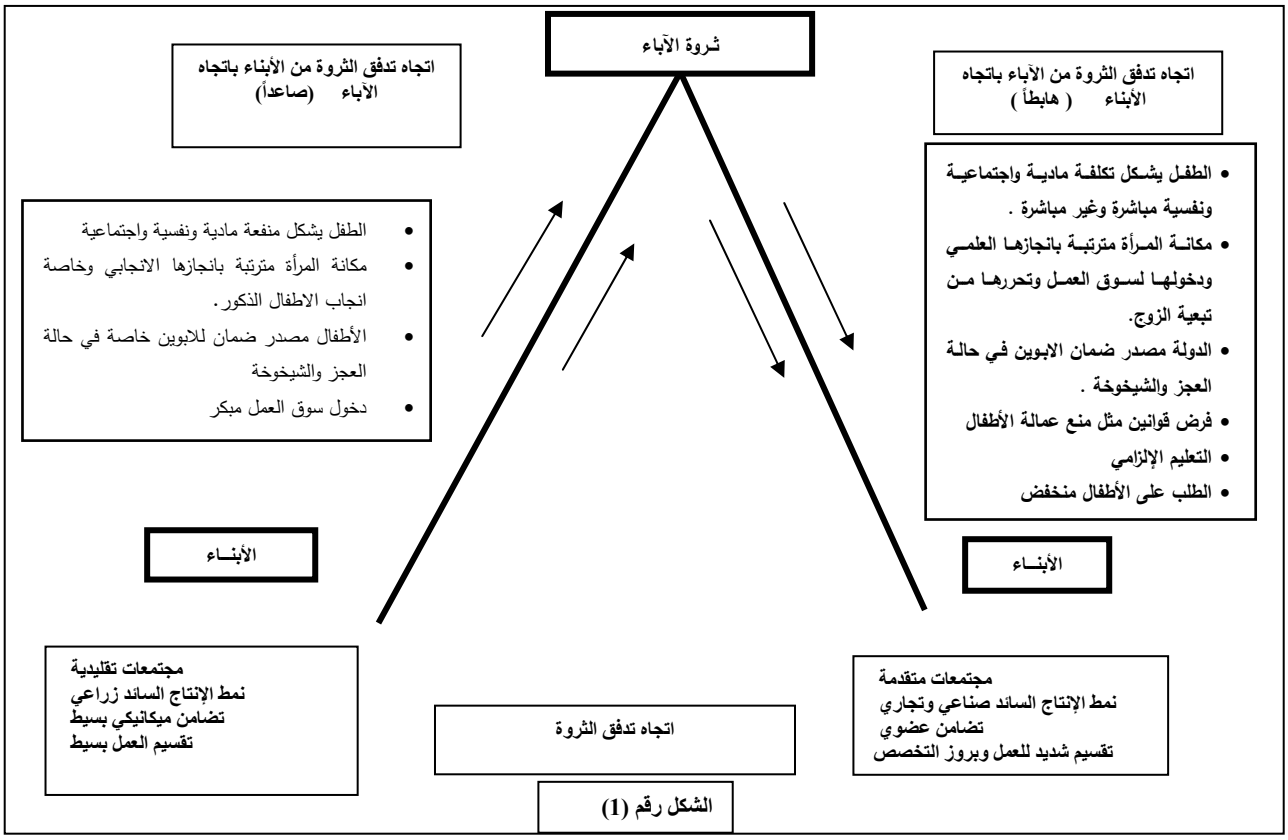

الشكل رقم (1)

كما تعزو **أطروحات نظرية تدفق الثروة**، ارتفاع مستويات الطلب على الأطفال في المجتمعات التقليدية البسيطة والأقل تطورا، إلى استمرار وجود نظام اجتماعي يعتمد على الأسرة الممتدة وسلطة كبار السن الذكور، الأمر الذي عادة ما يفضي إلى أن يقدم الأبناء كل ما يكسبونه من ثروة *"مادية أو عينية"* إلى آبائهم. وما لم ينعكس اتجاه تدفق الثروة هذا، فسيظل العائد المنتظر من الأطفال مرتفعا، كذلك سيبقى الطلب عليهم مرتفعا، مما دفع كالدول بهذا الخصوص للتأكيد بأن الإنجاب سيظل مرتفعاً في المجتمعات التقليدية البسيطة حتى في المراحل الأولى المبكرة من التنمية، لأن كلفة الأطفال التي تحدد الطلب عليهم لن ترتفع إلا في المراحل المتأخرة من مسيرة تنمية هذه المجتمعات، وبعد انتقالها من مجتمعات بسيطة تقليدية إلى مجتمعات صناعية متقدمة (Hugo, 1997).

ويؤكد كالدول هنا بأنه في طور انتقال المجتمعات إلى مرحلة الحداثة، يتحول اتجاه **تدفق الثروة (أخذاً إتجاهاً عكسياً هابطاً)** أي من قبل الآباء باتجاه الأبناء، فعندها سيكون مستوى الطلب على الأطفال منخفضاً– حسب وجهة هذه النظرية– بحيث يصبح إنجاب الأطفال عبئاً مادياً "بما يتضمن ذلك من

كلفة مباشرة وغير مباشرة على الآباء"، (أنظر شكل رقم 1) كما سيلحق بذلك تغيرات جوهرية في نمط الأسرة وطبيعة منظومتها القيمية، وفي سلطة كبار العمر فيها، وفي المعايير الممثلة لمكانة المرأة الاجتماعية (Caldwell, 1982).

ولمزيد من التبرير النظري من جهة ولتحقيق فهم أكثر عمق وشمولية لأطروحات هذه النظرية ومرتكزاتها المعرفية، خاصة فيما يتعلق **بتأثير نمط اتجاه تدفق الثروة** في تشكيل مواقف إفراد المجتمع واستجاباتهم الديموغرافية، ولتوضيح خصوصية العلاقة بين مضامين النظرية وما يتخللها من علائق، فسوف يتم رصد أهم هذه الجوانب، في محاولة لتقديم تفسيرات لطبيعة إتجاهات تدفق الثروة وما يقترن به من استجابات ديموغرافية، وفهم محركاتها المختلفة، من خلال الاتكاء على ما تتيحه هذه النظرية من تصورات وعلائق ومرتكزات معرفية، ومحاولة ربطها بعمليات التحول التي يمكن أن تمر بها المجتمعات الإنسانية "في طور تحولها من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات متقدمة".

أهداف الدراسة

تقوم أهداف هذه الدراسة على محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: ما هي أهم **مرتكزات** نظرية اتجاه تدفق الثروة ومنطلقاتها.

ثانياً: ما هي أهم **محددات** ملامح مرحلة "تدفق الثروة من الأبناء باتجاه الآباء ومتلازماتها الديموغرافية.

ثالثاً: ما هي أهم **محركات** انعكاس اتجاه تفق الثروة (لتأخذ مسار من الآباء باتجاه الابناء).

رابعاً: السعي إلى إيجاد **مقاربة** معرفية فيما يتعلق بنظرية اتجاه تدفق الثروة.

منهجية الدراسة

ارتكزت الدراسة بشكل أساسي للوصول إلى أهدافها على المنهج التحليلي المعروف في "ما وراء التحليل (Meta Analysis)"، من خلال تفكيك المرتكزات المعرفية للنظرية وما قدمته من رؤى وأطروحات ومحاولة نبشها وتحليلها، وقد تم مراجعة وتحليل ما توفر من كتب ودراسات سابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة.

أولا: مرتكزات نظرية اتجاه تدفق الثروة ومنطلقاتها[1]

تعزو نظرية "تدفق الثروة "Flow of Wealth" التي جاء بها جون كالدويل، ارتفاع مستويات الطلب على إنجاب الأطفال –كما أسلفنا في المجتمعات الأقل تطوراً– إلى استمرار وجود نظام اجتماعي يعتمد على الأسرة الممتدة وسلطة كبار السن من الذكور فيها، والذي عادة ما يفضي إلى أن يقدم الأبناء ما يكسبونه من ثروة إلى آبائهم. وما لم ينعكس اتجاه تدفق الثروة هذا، سيظل العائد المنتظر من الأطفال، والطلب عليهم كذلك مرتفعا. ويجنح كالدول بهذا الخصوص، إلى تأكيد بأن اتجاه تدفق الثروة بين الآباء والأبناء هو المحرك الأساسي لتغير نمط الطلب على الأطفال داخل الأسرة الزواجية؛ فبقاء *"اتجاه تدفق الثروة متجها من الأبناء باتجاه الآباء، يعني أن مستوى الطلب على الأطفال سيبقى مرتفعاً"*، كون الأبناء سيشكلون منفعة وعائداً اقتصادياً للآباء، لما يحققونه من عوائد مادية مضافة إلى اقتصاديات الأسرة *"فكل طفل يُنجب يعد مصدرا اضافياً لثروة الآباء وساعداً جديداً يضاف لقوة الحقل، ومصدراً للمساعدة في الزراعة وفي سوق العمل"*، كما يشكل الأطفال عائداً اجتماعياً مهماً لآباء (كرادشة، 2013).

ويؤكد كين (Cain, 1984) ما ذهب إليه كالدول بهذا الخصوص، و**بأن ارتفاع حجم الطلب على الأطفال** في المجتمعات البسيطة التقليدية **يعود إلى قيمة الأطفال العالية بالنسبة للمرأة بسبب تدني مكانتها** في مثل هذه المجتمعات، ولاعتمادها اقتصادياً واجتماعياً على الرجل، الأمر الذي يجعل من مسألة *"إنجابها للأطفال"* مصدراً هاماً لحصولها على المكانة والاعتبار الاجتماعيين، ومصدراً لضمانها ليس في حالة شيخوختها وعجزها فحسب بل وفي حالة ترملها أو طلاقها (Cain, 1984).

وفي ضوء ما تقدم يظهر أن ملامح قوة الطلب على إنجاب الأطفال في المجتمعات التقليدية البسيطة ستبقى ضمن مستوياتها المرتفعة، وهي نفس النتيجة التي خلصت اليها دراسة نوجنت (Nugent, 1985) في معرض دراسته لبعض

1 هناك بعض من التكرار في بعض أجزاء الدراسة، والذي جاء بشكل مقصود لخدمة الفكرة وإنضاجها معرفيا، والبناء عليها، ومن ثم التوسع فيها بشكل أكثر عمقا وتفصيلا.

الشواهد حول ارتفاع مستويات إنجاب الآباء وعلاقتها بمعتقداتهم التقليدية تتعلق بمسائلة ضمانهم في حالة الكبر والشيخوخة في المناطق الريفية في مجتمعات الدول النامية.

إذ ساعدت **المعطيات الاجتماعية والثقافية** السائدة في المجتمعات التقليدية –من وجهة نظر كالدول–إلى تعزيز دوافع الآباء للاستثمار في إنجاب الأطفال، ما أسهم في استمرار بقاء دوال الطلب عليهم ضمن مستوياتها المرتفعة؛ كما عززت هذه المعطيات والظروف السائدة في هذه المجتمعات –التي تمتاز بخصوصيتها الاجتماعية الثقافية– إلى زيادة ما يجنيه الآباء من ثروة، نتيجة ارتفاع عدد الأطفال المنجبين. وفي ضوء ذلك ربط كالدول ارتفاع دوال الطلب على الأطفال، ببقاء نمط الإنتاج الزراعي وسيادته، بانخفاض مكانة المرأة الاجتماعية، وبانخفاض التكلفة المترتبة على إنجاب الأطفال من جهة وزيادة حجم التطلعات المتوقعة من سلوكهم الإنجابي من جهة أخرى (Kreage, 1991).

وينوه كالدول بهذا الخصوص، بإن أغلب المجتمعات التقليدية البسيطة –التي تميزت بسيطرة كبار السن من الذكور من جهة وبالاعتماد بشكل مطلق على موارد الأسرة وعلى قراراتها المختلفة من جهة أخرى– فرضت أن يأخذ اتجاه تدفق الثروة المكونة من سلع وأموال ومساعدات عينية وخدمات *"اتجاها عاموديا صاعدا أي متجهاً في مساره من الأبناء نحو الآباء"*، الأمر الذي يجعل من مسألة الإنجاب المرتفع في المحصلة النهائية في مصلحة كبار العمر من الذكور في الأسرة (بودقجي، وخوري، 2002). ويوضح كالدول بهذا الخصوص بأن نمط مسار تدفق الثروة هذا، يقترن بصورة فاعلة بتكريس النظرة إلى الأطفال كمصدر للمنفعة وللمباهاة والنفوذ الاجتماعي والسياسي لآبائهم، وكمصدر للضمان في وجه المخاطر المعيشية التي يمكن أن يواجهونه في تلك المجتمعات "ذات الأنماط الإنتاجية التقليدية والتي تتميز بهياكلها الاجتماعية والثقافية المحافظة والمتوارثة"، الأمر الذي يعني أن أي قرار بخفض عدد الأطفال في الأسرة هو قرار مناقض لمصالح الآباء ومتعارض مع منافعهم (Caldwell, 2006).

ويبدو أن مآلات هذه النظرية تنزع لتأكيد أهمية **مسألة توزيع الأدوار بين الزوجين داخل نطاق الأسرة، بناءً على اعتبارات ذات منشأ بيولوجي؛** إذ تكلف المرأة بالمسائل المتعلقة بعملية الحمل والإنجاب وتبعاتها من "إرضاع ورعاية للأطفال وتربيتهم"، وما يستتبع ذلك من تكليف الأزواج الذكور بمهام الإعالة الاقتصادية للأسرة، فالذكر بما لديه من خصائص بيولوجية وفسيولوجية مميزة تناط به الأعمال خارج المنزل وليس محكوما "كالمرأة" بأعباء الحمل والرضاعة، مما يعزز سيطرته على المصادر المتاحة من الإنتاج وعوائده وأدواته، وبالتالي في زيادة تحكمه في مستويات الطلب على الأطفال (Lesthaeghe, 2006). وعزى هوقو (Hugo,1997) ذلك إلى إهمال هذه المجتمعات لدور المرأة الإنتاجي مقابل اهتمامها بالدور الإنتاجي للرجل، الأمر الذي أفضى إلى احتلال الرجل لمكانات وأدوار هامة في العملية الإنتاجية، وفي عملية تقسيم العمل وتوزيع الثروة، ما أفضى إلى تعظيم قيم الذكورة وما تمثله هذه القيم من قوة ونفوذ ومصادر للسلطة سواء داخل الأسر أو ضمن نطاق المجتمع.

أما في **المرحلة الثانية** عندما يأخذ مسار تدفق الثروة اتجاهاً معكوساً أي "من الآباء تجاه الأبناء" فإن مستوى الطلب على الأطفال يصبح منخفضاً –كما أسلفنا– لأن إنجاب الأطفال في مثل هذه الحالة سيشكل عبئاً مادياً وكلفة معنوية مباشرة وغير مباشرة على الآباء، حيث تتمثل التكلفة المباشرة – حسب وجهة نظر كالدول – في *"الإنفاق على تنشئة الأولاد وتربيتهم وأعالتهم وتعليمهم ورعايتهم... الخ"*، بينما تتمثل التكلفة غير المباشرة في كلفة الفرص الضائعة على الآباء خاصة على الأمهات كونهن يشكلن أساس العملية الإنجابية ومحورها، وكون كافة تبعات هذه العمليات البيولوجية من حمل وإنجاب للأطفال تلقى على كاهلهن، كما تتمثل التكلفة غير المباشرة في الوقت الضائع على المرأة، باعتبار أن الأطفال يعتبرون سلعاً معمرة تحتاج إلى تخصيص وقت وجهد كبيرين وتفرغ كامل للعناية بهم، وهي نفس الرؤى التي قدمها لبنستاين في معرض تفسيره لأسباب انخفاض حجم الطلب على الأطفال (Liebenstein, 1979).

ويفترض كالدول في هذا السياق أن **انخفاض حجم الطلب على الأطفال سيبقى مرهوناً بعملية تحول أنماط الإنتاج السائدة، وانتقالها إلى أنماط إنتاجية حديثة،** وبتقلص بنية العائلة وحجمها نحو الأسرة البيولوجية الصغيرة الحجم،

وبشيوع القيم الفردية، وانخفاض التوقعات المادية والاجتماعية من الأطفال، وزيادة تكلفتهم؛ وعليه –حسب وجهة نظر كالدويل– فأن عمليات التحول التي تصيب الأنماط الإنتاجية السائدة في المجتمعات البسيطة، تأتي كنتاج لعملية التنمية الاجتماعية–الاقتصادية الطويلة المدى والمستمرة، وما تتضمنه هذه العملية من محركات وآليات تدفع وبصورة فاعلة تجاه تبديل نظم الإنتاجية في المجتمع، إلى نظم تقوم على اقتصاديات السوق ووحدته الإنتاجية (Caldwell, 2006).

وتتصف المجتمعات في حالة انعكاس اتجاه تدفق الثروة (من الآباء باتجاه الأبناء) – من وجهة نظر كالدول– بأنها مجتمعات أكثر حداثة وتقدماً، وتتسم ببروز مظاهر التصنيع، بتقلص شيوع العائلة الممتدة وتغير أنماطها وتبدل وظائفها، وارتفاع مكانة المرأة وتحطم كثير من أدوارها التقليدية التي دأبت على تأديتها، وبارتفاع خصائصها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة *"كارتفاع مستوى تعليمها، وزيادة مشاركتها بسوق العمل، وارتفاع مستوى تحضرها، وزيادة وعيها الصحي، وارتفاع عمرها عند الزواج، وزيادة مساهمتها في صنع القرارات داخل نطاق أسرتها، وانخفاض مستوى وفيات الأطفال لديها خاصة الرضع منهم"* (عبدالجواد، 2009). ويبدو أن هذه التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أصابت المجتمعات التقليدية وما لازمها من تحولات في أنماطها الإنتاجية ومنظومتها القيمية وتغيير في المكانات والأدوار الممكن أن تحتلها المرأة، قد أفضت لزيادة *"الكلف المترتبة على إنجاب الأطفال وتنشئتهم وارتفاع مدة إعالتهم، وإلى زيادة طموح الأفراد وتطلعاتهم الذاتية، وشيوع قيم الحداثة، وزيادة حدة التعارض مع المواقف التقليدية المؤيدة لكثرة إنجاب الأطفال، وزيادة اعتماد الأسرة على اقتصاديات السوق ونمط العمل الأجيري"*، الأمر الذي عزز دوافع أفراد هذه المجتمعات إلى أعادة تقييم خياراتهم التقليدية وجدوى الإبقاء على حجم الطلب على الأطفال عند مستوياته العالية (Caldwell, 1982).

كما يبدو أن اتخاذ اتجاه تدفق الثروة لمسار معكوس (هابط) "أي من الآباء باتجاه الأبناء" قد عزز – حسب وجهة نظر كالدول– مظاهر خفض عدد الأطفال المنوي إنجابهم، وقد أقترن بهذه المظاهر زيادة النظرة إلى الأطفال كعبء مادياً ومعنوي، و*"كسلع تحتاج إلى تخصيص وقت وجهد كبيرين"*، الأمر الذي عزز بروز استجابات ديموغرافية لدى هؤلاء الآباء تنسجم مع طبيعة التحولات النوعية الحاصلة، خاصة فيما يتعلق بزيادة اهتمامهم بالجانب النوعي عند إنجاب الأطفال. ومما لا شك فيه أن أسهمت هذه التحولات في اتجاه مسار تدفق الثروة، في زيادة توجه الآباء نحو العمل على تقييم ما يقدمه الأولاد تبعا لنوعهم الاجتماعي من منفعة لأسرهم، مما قوى دوافعهم لإخضاع سلوكهم الإنجابي لدوال الرشادة والعقلانية خاصة عند اتخاذ قرار إنجاب أطفال إضافيين، آخذين في حسابهم –عند اتخاذ مثل هذه القرارات– الفرق بين الكلفة المترتبة على إنجاب الأطفال ومنافعهم. وعليه فان هؤلاء الآباء – في هذه المرحلة من تدفق الثروة– سيعمدون لتطبيق حسابات أولية دقيقة تتسم بسيادة أفكار عقلانية بخصوص سلوكهم الإنجابي وحجم الطلب على الأطفال (Caldwell, 2006).

في ضوء ما تقدم فإن حجم الطلب على الأطفال في المجتمعات الصناعية المتقدمة سيخضع – حسب وجهة نظر كالدول– لرغبات الآباء وتطلعاتهم للحصول على نوع محدد وحجم محدد من الأطفال مقارنة برغباتهم في الحصول على السلع المعمرة الأخرى؛ مما يؤكد بان مسألة الإنجاب *"كمسألة بيولوجية"* في هذه المجتمعات، أصبحت تأخذ شكلاً أكثر عقلانية، تقوم على الموائمة أو الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين كلفة إنجاب الأطفال ومنافعهم وما هو متوقع منهم، فيصبح الأفراد –في مثل هذه الأنماط من المجتمعات– أكثر رغبة بالإمساك بقراراتهم الإنجابية، وأكثر نزعة لتحقيق التجانس بين ما هو مرغوب من الأطفال، وما هو متاح فعلاً، كما أصبح "الآباء" ينظرون لعوامل الطلب على الأطفال على أنها *"مجرد تعبير عن رغباتهم الذاتية"*، والتي عدها أيسترلين (Esterlien et al., 1985) فيما بعد *"عوامل ممثلة من الناحية الاجتماعية للمحددات الأساسية للخصوبة للسكانية"*، وأن عوامل العرض بهذا الصدد لا تعدو عن كونها محددات تقريبية أو وسيطة، وكأنها الآلية التي تجسد بواسطتها رغبات هؤلاء الآباء في الأطفال، وحجم الطلب عليهم.

وبذات السياق يؤكد كالدول، بأنه في معرض انتقال المجتمعات من طورها البسيط والتقليدي إلى طور المجتمعات

الصناعية المتقدمة، **تبرز كثير من القيم والمفاهيم الحديثة** كتلك المتعلقة بدوال "الرشادة والعقلانية، والمنفعة والتكلفة المترتبة على سلوك الآباء الديموغرافي"، والتي ترهن عمليات اتخاذ قرار الإنجاب داخل الأسرة بهذه الدوال. وافترض بأن عمليات التحديث والتحضر –وما يقترن بها من تحسن في أوضاع الناس المادية– يمكن أن تؤدي إلى توليد طلب عال على إنجاب الأولاد، لكن المستهلك الرشيد يأخذ في حسبانه *"صافي الكلفة المترتبة على إنجاب الأطفال، كما يأخذ في حسابه الفرق بين منفعة إنجاب الأطفال، وكلفة تنشئتهم مقارنة بالطلب على بقية السلع المعمرة والمنافسة الأخرى"*. ويؤكد كالدول هنا بأنه *"كلما ارتفعت أسعار السلع المعمرة والمنافسة التي يحتاجها الإنسان دائماً وتنوعت، كلما كان الطلب على الأطفال منخفضا"* (Caldwell, 2006).

وبصورة عامة يلاحظ جنوح "كالدول بأطروحاته المختلفة" للاحتكام، إلى افتراض أساسي مفاده *"بأن سلوك الآباء الإنجابي يتأثر بشدة – في المرحلة الثانية من اتجاه تدفق الثروة – بعنصر الخيار الشخصي الذي يُحدد بدوره عدد الأبناء المرغوب في إنجابهم"*، ويبدو أن هذا المفهوم يتضمن مسألة أخرى تتعلق بكلفة إنجاب الأطفال، وبدرجة الانسجام والتفاهم الذي يمكن أن يسود بين الزوجين بشأن عدد الأطفال المنوي إنجابهم مستقبلاً، ودرجة مشاركة الزوجة في صناعة القرارات داخل نطاق الأسرة. كما يفترض كالدول أن الآباء بما لديهم من أذواق وقيم وتطلعات يحاولون دائما تعظيم منافعهم الذاتية ورغباتهم، أخذين بعين الاعتبار مقدرات الأسرة ومواردها المتاحة من جهة، ومنفعة الأطفال وكلفتهم من جهة أخرى. ويؤكد لبنستاين بهذا الصدد، بأنه عندما تميل تكاليف الأطفال للارتفاع كنتاج لعوامل التحديث والتنمية فإن حجم الطلب عليهم سيقل، وسيزيد اهتمام الآباء بالجانب النوعي عند إنجابهم للأطفال (Leibenstein, 1982).

يبدو مما تقدم أن رغبات الآباء في الحصول على أسر كبيرة الحجم نسبياً، لا يزال هدفاً منشوداً في النظم الاجتماعية الداعمة لمؤسسة الزواج والنظام "البطرياركي" الأبوي والدور التقليدي للمرأة، كما يبدو –من خلال النموذج الذي وضعه كالدول– أهمية مجموعة الظروف والتغيرات الهيكلية التي تعتري معظم المجتمعات التقليدية، كتلك المتعلقة بمسألة تحطيم دور العائلة الممتدة، وتقلص وظائفها، وانخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع مستوى تعليم المرأة وزيادة مساهمتها في سوق العمل، وارتفاع درجة التحضر والتصنيع، وحساسية دورها في تغيير أولويات الآباء في هذه المجتمعات، وتغير أنماط استجاباتهم الديموغرافية، وفي إعادة تشكيل ملامح الطلب على الأطفال.

ثانياً: أهم محددات ملامح نظرية اتجاه تدفق الثروة ومتلازماتها الديموغرافية

تقوم طروحات نظرية تدفق الثروة وتصورتها على تأكيد أهمية خصائص المحيط وما يسوده من أنماط إنتاج وعلائق وقيم من جهة، وأهمية ما تطرحه من أدوار ووظائف سواء تلك المتعلقة بالرجل بحكم خصائصه البيولوجية أو تلك المتعلقة بالمرأة ككائن محكوم بشرطه البيولوجي والاجتماعي وما يلازمهما من قيم ومواقف، وما تتيحه هذه التقسيمات (البيولوجية والجندرية) من توقعات، ودورها في تقرير ملامح حجم الطلب على الأطفال، وفي صياغة أذواق الأفراد حول مسألة سلوكهم الإنجابي (Lillard, 1997).

ويؤكد كالدول بهذا الخصوص، بأن خصائص المحيط – في المرحلة الأولى من اتجاه تدفق الثروة من الأبناء إلى الآباء، وما تنطوي عليه هذه الخصائص من تعزيز لسيادة السلطة الأبوية واستمرارية سلطة كبار السن، وسيادة نمط الإنتاج الزراعي، وما يرتبط به من بنى اجتماعية معتمدة كلياً على اقتصاديات الحقل والعائلة، دورها المهم والفاعل في تدعيم المواقف المعززة لاتجاهات رفع مستويات الطلب على الأطفال. وقد أعطى كالدول بهذا الخصوص، اهتماماً خاصاً لبعض الظواهر الاجتماعية الثقافية مثل *"ظاهرة زواج الأقارب والزواج المبكر، وتفضيل إنجاب الأطفال حسب نوعهم الاجتماعي، ومسألة مكانة المرأة الاجتماعية"* في تقرير حجم الطلب على الأطفال، كون طبيعة هذه الظواهر وما يلازمها من قيم ومواقف واعتبارات، لها أهمية كبيرة في تنميط استجابات الآباء المختلفة خاصة الديموغرافية منها، نظراً لاعتماد هذه المجتمعات في كثير من أوجه نشاطاتها الاجتماعية–الاقتصادية عليها (Caldwell, 2011).

في ضوء ما تقدم يبدو أن الإطار الذي قدمه كالدول

ينطوي على مجموعة من الحقائق والظروف التي يمكن عن طريقها –حسب وجهة نظره – للتغيرات التي تحدث في المجتمعات التقليدية، أن تؤثر في مستوى الطلب على الأطفال بصورة فاعلة، خاصة تلك التغيرات المتعلقة *"بتحطم نمط العائلة الممتدة وتحولها الى نمط العائلة النووية الصغيرة الحجم، وانحسار نمط زواج الأقارب، وارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وما لازمها من تبنيها لمجموعة من القيم والمواقف الحديثة"*. وقد افترضت هذه النظرية أن ملامح الطلب على إنجاب الأطفال في المجتمع يتحرك في المقام الأول عندما تتقلص العلاقات القرابية في المجتمعات التقليدية، وتنحصر ضمن نطاق الأسرة البيولوجية، وتتراجع وظائف العائلة فيها، وينتج هذا التحول –بحسب رؤية كالدول– نتيجة عملية تطور مستمرة تصيب هذه المجتمعات، تتبدل خلالها بناءاتها الاجتماعية والاقتصادية وبناها الثقافية بشكل تصاعدي، بحيث تدفع في النهاية نحو تحويل النظم التقليدية التي تسودها إلى نظم أكثر حداثة تقوم على الإنجاز والمنافسة (Hammel, 2005).

وقد منحت هذه النظرية، أهمية الخاصة للأدوار الممكن أن تلعبها مسألة انتشار نظام الأسرة الممتدة في تقرير حجم الطلب على الأطفال، بما يقترن بها من سيادة لبناءات اجتماعية مرتبطة بها ومعتمدة على اقتصاديتها، ولدورها في تعظيم ظاهرة *"تفضيل إنجاب الأطفال حسب نوعهم الاجتماعي"*؛ إذ على حد تعبير **كين** أن ما يشيع في المجتمعات الزراعية التقليدية من قيم ومواقف ومكانات محددة للمرأة، عززت ميل الأفراد للاستثمار في إنجاب الأطفال خاصة الذكور منهم، وفي رفع دالة الطلب عليهم (Cain, 1984).

كما ركزت النظرية بالبحث والدراسة، حول تأثير المتغيرات ذات الصيغ البيولوجية والديموغرافية ممثلة في "سبق تعرض الأسرة لحدث وفاة أحد أطفالها"، وتأثير ذلك في مستويات الطلب على إنجاب الأطفال في المرحلة الأولى من مراحل تدفق الثروة، وذلك لما ينطوي عليه هذا المتغير من انعكاسات مهمة على استجابات الآباء الديموغرافية، وبسبب تضمن هذه الأحداث الحيوية لتاثيرات سيكولوجية عميقة ومؤثرة، قد تمتد بانعكاساتها لتصيب اتجاهات وملامح خصوبة المرأة الفعلية.

إذ عزت مرتكزات هذه النظرية بروز الاختلافات والتباينات التي تخللت مستويات الخصوبة الفعلية للمرأة –ولو جزئياً– لعوامل ذات منشأ سيكولوجي تتعلق باحتمالات حدوث وفيات للأطفال في الأسرة، كما عزت مستويات الخصوبة العالية – لدى الأسر التي خبرت مثل هذه الأحداث– كنوع من ردود الفعل النفسية أو كمحاولة لتعويض الفاقد من الأطفال، وخشية فقدان المزيد منهم مستقبلاً، ولتأمين بقاء أكبر قدر منهم على قيد الحياة (Caldwell, 2005). وفي هذا السياق يطرح كالدول متغير حدث وفاة الطفل في الأسرة كحدث له خصوصيته سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع، ويراهن عليه في عملية تفسير مسألة مضاعفة الجهد المبذول من قبل الآباء للحصول على الأطفال، وفي ارتفاع دوال الطلب عليهم، مقارنة بالأزواج الذين لم يمروا بمثل هذه الأحداث الحيوية. بشكل عام يوضح كالدول بأن مسألة "سبق تعرض الأسرة خاصة في المجتمعات البسيطة التقليدية لحدث وفاة إحدى أطفالها" قد يترتب عليه استجابات ديموغرافية هامة وحاسمة، كما قد ينطوي علي انعكاسات نفسية عميقة ومتعددة، قد تمتد بآثارها لتصيب مواقف ذات علاقة مباشرة بقرارات الزوجين وسلوكهم الإنجابي (Caldwell, 2006).

كذلك تبنى كالدول أطروحات ورؤى، تقوم على ربط اتجاهات الأزواج الإنجابية في المجتمعات التقليدية بعوامل ذات صيغ بيولوجية وثقافية مثل *"سن المرأة عند الزواج"*، التي أخضعها للبحث والتحليل أثناء محاولته تفسير أثر منظومة القيم الاجتماعية والثقافية الموروثة ذات العلاقة– *"كضرورة الزواج المبكر والإنجاب السريع؛ وعدم تأخيره، والقيمة الاجتماعية العالية التي تعطيها هذه المجتمعات للزواج وللإنجاب، ولقيم الخصوبة العالية في المجتمعات التقليدية"*– على تحديد مستويات الطلب على الأطفـال (Caldwell, 1982).

كما ركزت مضامين نظرية اتجاه تدفق الثروة، على أهمية **نمط أخر من الزواج يتعلق بنمط زواج الأقارب**، وما يلازمه من اتفاقات وممارسات مشتركة– والتي كان لها من وجهة نظر كالدول –أدواراً حاسمة في تشكيل مواقف واتجاهات الأفراد الإنجابية؛ إذ يشير كالدول بهذا الخصوص، إلى أن معظم المجتمعات ذات البناءات الاجتماعية التقليدية

المتوارثة، تعلق كبير الأهمية على الأنساق والوحدات القرابية، وتضع اعتبارات كثيرة عليها، نظراً لاعتمادها وفي كثير من أوجه نشاطها الاجتماعي–الاقتصادي عليها. حيث تعطي هذه المجتمعات التي تتسم عادة *"بأنساق قرابية مشتركة في الأصل"*، قيمة عالية لخصوبة المرأة المرتفعة، ولإنجازها الإنجابي (Dyson and Murph, 1983). ولقد تأكدت مثل هذه الاستنتاجات في ضوء ما خلص إليه كالدول في معرض بحثه في علاقة "الأنساق القرابية وأنماط الخصوبة السائدة في المجتمعات التقليدية؛ إذ بين أن ظاهرة زواج الأقارب تشكل "فعلاً اجتماعياً" ينطوي على مجموعة من الممارسات المشتركة والاتفاقات الهامة التي تتقاطع بصورة أو بأخرى مع مواقف وردود أفعال ديموغرافية مختلفة في هذه المجتمعات (التي تتسم بمواقفها المشجعة لإنجاب المرأة ولرفع عدد الأطفال لديها). ويؤكد كالدول في هذا الصدد على أهمية *"الوظيفة الاقتصادية"* لزواج الأقارب، كنسق يعمل على المحافظة على الثروة والملكية الخاصة بالجماعة القرابية، وضمان عدم تسربها إلى خارج هذه الجماعات، **وأهمية الوظيفة البنائية لنمط زواج الأقارب** ودوره في تكثيف الروابط بين وحدات النسق القرابي، حيث تأخذ هذه الروابط أشكال مباشرة وغير رسمية من العلاقات مع بقاء قيم الاحترام للوالدين وكبار السن، واستمرار هيمنتهم على صناعة القرارات الأسرية، مما يعزز بقاء كثير من المرتكزات التي يقوم عليها المسار الصاعد لاتجاه تدفق الثروة *"أي من قبل الأبناء باتجاه الآباء"* وتأصيله في المجتمع وما يقترن بها من رفع دوال الطلب على الأطفال (Hammel, 2005).

إذن تحتفظ العائلات في مجتمعات التقليدية **بشبكة علاقات قوية، وتعتمد في كثير من أوجه نشاطها على مثل هذه العلاقات**، ويقترن استمرارية شيوع نمط زواج الأقارب لدى الكثير من الأزواج في المجتمعات التقليدية بتخفيف العبء المترتب على كثرة الأطفال وتربيتهم، والذي يعمل بدوره على التقليل من كلفة إنجاب الأطفال ويجعل مسؤولية تربيتهم مشاعة بين عدد كبير من البالغين في الأسرة. وفي هذا السياق أوضح كالدول، بأن هناك مجموعة من الممارسات المرتبطة أيضا بمثل هذه الأنماط الزواجية التي تدفع مستويات الطلب على الأطفال لأعلى المستويات، وتزيد من حجم الأسرة؛ إذ أشار إلى أن نمط زواج الأقارب قد يسهم في ترسخ الأدوار التقليدية للمرأة ويزيد تمحورها حول أدوارها البيولوجية والتقليدية. ويبدو –حسب رؤى كالدول هذه– بأن هذه المجتمعات "ذات الأنساق القرابية المشتركة في الأصل"، تعطي قيمة كبيرة للخصوبة العالية ولسلوك المرأة الإنجابي؛ كما تنظر لنمط زواج الأقارب كنسق له وظائفه، ويحكم العلاقات والممارسات التي تربط بين أفرادها، بما فيها تلك الممارسات ذات العلاقة بحجم الطلب على الأطفال، مما دفع كالدول لتأكيد أهمية فكرة الدور الاجتماعي لنمط زواج الأقارب، وشدة تأثيره في مستويات الطلب على الأطفال، باعتباره نمطاً يقوم على تعزيز أطر التوافق بين الزوجين، ويعزز من فرص الوصول إلى اتفاقات مشتركة بينهما؛ كما أن نمط زواج الأقارب يقوم على تدعيم ولاء الفرد تجاه الأب "كرمز لسلطة الأسرة"، مما يبقي سيطرة الآباء على عملية صنع قرارات داخل نطاق الأسرة الزواجية، الأمر الذي من شأنه أن يكرس اتجاه مسار تدفق الثروة باتجاه الآباء (Dyson and Murph, 1983).

كما عمد كالدول إلى محاولة **ربط "مكانة المرأة الاجتماعية" ووضعيتها في الأسرة**، في المرحلة الأولى من مسار تدفق الثروة (في المجتمعات الزراعية التقليدية)، وبشكل صريح **بعدد الأطفال الذكور المنجبين لديها**؛ حيث عمد إلى ربط هذه المكانة ورغبتها في تحقيق ذاتها أمام مجتمعها، بالإنجاب الوفير والمبكر، وضمان الحصول على أكبر عدد من الأطفال الذكور، وبهدف تدعيم استقرارهن وربط أزواجهن "حسب تعبير كاين (Cain, 1984)، الذي حاول تفسير طبيعة العلاقة الخاصة والمحاكة بين مكانة المرأة الاجتماعية ووظيفتها الإنجابية، وفهم دوافع ومدى حرص المرأة على تحقيق مكانة اجتماعية عالية ضمن نطاق مجتمعها، من خلال الاستمرار في الإنجاب، وعدم ضبط أو تقييد هذا السلوك *"كمحاولة لزيادة فرص حصولها على عدد اكبر من الأطفال في الأسرة"*. ونوه كاين بهذا الخصوص إلى مسألة مكانة النساء الاجتماعية وقدرتهن على تحقيق ذاتهن أمام مجتمعاتهن وأزواجهن وربطها بمسألة إنجابهن الوفير والمبكر، ما يلازم ذلك من تعزيز سعيهن لضمان حصولهن على أكبر قدر من الأطفال، بهدف تدعيم استقرارهن الزواجي (Cain,

(1984. وبهذا الخصوص عزى كالدول المستويات المرتفعة من الطلب على إنجاب الأطفال في المجتمعات البسيطة التقليدية، إلى قيمة الأطفال العالية هناك؛ باعتبارهم ضمان لمعيشة الوالدين، خاصة بالنسبة للأم، نظرا لتدني مكانتها في هذه المجتمعات واعتمادها الكبير على الزوج، الأمر الذي يجعل مسألة إنجابها للأطفال مسألة ضمان اجتماعي واقتصادي لها، ليس في حالة شيخوختها وعجزها فحسب، بل وفي حالة ترملها أو طلاقها أو شيخوخة وعجز زوجها (Caldwell, 1976).

ويشير كالدول إلى أنه **قد اعترى مسألة ضبط سلوك الأفراد الإنجابي** في المجتمعات ذات البنى الثقافية التقليدية المحافظة **كثير من أوجه القصور**، وذلك لجملة من الأسباب يأتي في مقدمتها عدم قدرة الأفراد في هذه المجتمعات على تحقيق رغباتهم المعلنة بشأن عدد الأولاد الذكور المرغوب في إنجابهم في الأسرة، كذلك بسبب معتقداتهم ومواقفهم الدينية التي تنظر إلى مسألة الطلب على الأطفال كقضية قدرية ترجع إلى *"مشيئة الله وقدره، أو لصعوبة التحكم في التوزيع المفضل للأطفال حسب تركيبهم الجنسي"* (Cambell et al., 2006)، أو نتيجة عوامل أخرى تتعلق بخلفية الأفراد أنفسهم أو بخصائص المحيط الذي يعيشون بكنفه، كما يبدو أن للعوامل الثقافية دوراً مهماً وواضح فيما يتعلق باستمرار تدفق الثروة باتجاه الآباء من خلال تأثير هذه العوامل في رغبات النساء المعلنة بخصوص حجم أسرهن المرغوبة أو المفضلة (Pullum, 1983). إذ إن النساء اللاتي لديهن بالفعل عدد قليل من الأطفال الذكور، أو ليس بينهم ذكوراً قطعياً، يملن بالعادة إلى اتخاذ مواقف سلبية تجاه مسألة تنظيم أسرهن أملاً في أن يكون الأطفال الذين سيولدون فيما بعد هم من المواليد الذكور. ويبين بولوم (Pullum) بهذا الصدد بأن ظاهرة تفضيل إنجاب الذكور والتحيز لإنجابهم تعد عاملا مهماً وحاسم التأثير بهذا الخصوص؛ إذ يشير إلى أهمية مثل هذه الظاهرة في المجتمعات التقليدية لمحافظتها على بناءاتها الثقافية الاجتماعية المتوارثة، التي تمتاز بتجذر مؤسساتها الاجتماعية الداعمة لمؤسسة الزواج، وما ينتج عنه من ذرية ونسل، والتي تتسم بنظرتها المتحيزة لإنجاب الأطفال الذكور، بالمقابل ينظر إلى إنجاب الأطفال الإناث على أنهن عبئاً اجتماعياً واقتصادياً على الأسرة. مما يؤكد أهمية مضامين المرحلة الأولى من اتجاه تدفق الثروة ومرتكزاتها، وما يتخللها من قيم ومعتقدات في تقرير مستويات حجم الطلب على الأطفال في الأسرة (Pullum, 1980).

وعزا كالدول تفضيلات إنجاب الأطفال حسب **جنسهم لاعتبارات عدة متأصلة في الفروق التي تضعها المجتمعات التقليدية حول إمكانيات وقدرات كلا الجنسين**، فتوقعاتها من الذكور تكون غالباً أعلى مقارنة مع التوقعات من الإناث، ويؤكد كالدول هنا على ضرورة عدم ردّ هذه الفروق لعوامل بيولوجية المنشأ فقط، فالتحليل الاجتماعي لقيم الذكورة والأنوثة في مجتمعات الدول النامية بصفة خاصة–وإن حمل مضامين بيولوجية– فإنه في حقيقة الأمر ينطوي على أبعاد وجوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة تتحدد في ضوئها مستويات الطلب على الأطفال في الأسرة؛ إذ تقوم أغلب الأنساق الاجتماعية التقليدية المحافظة بتدعيم قيم الذكورة وتعظيمها وإهمال ما عداها من قيم، بينما ينظر إلى قيم الأنوثة من خلال اتجاه أحادي يتمثل في نظرة الذكر إلى الأنثى، أي أن قيمة المرأة كثيراً ما تحدد من خلال قيم الذكورة في المجتمع. وضمن هذه الرؤى فإنه كثيرا ما أصبح ينظر إلى دالة الطلب على إنجاب الأطفال، خاصة الذكور منهم والتحيز لإنجابهم *"كمحرك أساسي لتغير نمط اتجاه تدفق الثروة"*، فالطفل الذكر أكثر قدرة على تحقيق التوقعات مقارنة بما هو منتظر من الطفلة الأنثى (Bate and Sideny, 2007). وقد أرجع كثير من الانثربولوجيون وجود هذه التباينات إلى التطور التاريخي لأنماط الإنتاج وأسطورة تقسيم العمل، وإلى تطور أنماط من السلوك مرتبطة بها، وإلى أهميتها في عملية التحول الديموغرافي التي تصيب هذه المجتمعات (Nagentet al., 1983).

يبدو مما تقدم الأهمية التي يعطيها كالدول **لمسألة الرغبة في إنجاب الأطفال الذكور والتحيز لإنجابهم**، ودورها في تغيير حجم الطلب على انجاب الأطفال، كون هؤلاء الأطفال سيشكلون فيما بعد منفعةً وعائداً اقتصادياً واجتماعياً للأباء، لما يحققونه –بسبب خصوصيتهم البيولوجية– من فائدة اقتصادية لأسرهم *"كمصدر ضمان ومساعدة في الزراعة وبسبب دخولهم لسوق العمل مبكرا"*، مما دفع كالدول إلى

تاكيد أن عملية تفضيل إنجاب الذكور ليس موقفاً أو اتجاها آنيا، يتخذه الأزواج فحسب، بل ينطوي على انعكاسات حاسمة وعميقة ودائمة على مقدار حجم الطلب على الأطفال في الأسرة الزواجية، وما يلازمها من قرارات ذات صلة بإنجاب المزيد منهم ومؤشرا هاما على عملية التحول الديموغرافي التي يمر بها المجتمع. وضمن هذه الاعتبارات، اشار كالدول بأن عملية إنجاب الإناث في الأسرة، قد تشكل مصدر للقلق النفسي والأعباء الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الأعباء المترتبة على تنشئتهن ورعايتهن، وانخفاض مستوى التوقعات الاقتصادية والاجتماعية منهن. هذا وقد نوه كالدول لحجم الضغوط النفسية التي يمكن أن تتعرض لها الأمهات اللاتي أنجبن إناثاً فقط، وتوقع طبيعة العلاقة الناشئة بين سلوكهن الإنجابي وخطر انحلال اتحاداتهن الزواجية، **وفي هذا السياق قدم لبنستاين شواهد هامة لتفسير حجم الضغوط النفسية التي تتعرض لها الأمهات اللاتي أنجبن إناثاً فقط،** وتوقع طبيعة العلاقة الناشئة بين مستويات الطلب على إنجاب الأطفال ونوعهم الاجتماعي وطبيعة المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات وطبيعية خصائصها الديموغرافية (Leibentein, 1981).

وقد أشار كالدول، إلى أن قيمة الأطفال، والعائد المتوقع الذي ينتظره الوالدان من إنجابهم، **مسألة نسبية** لا تختلف فقط من مجتمع إلى آخر، بل تتباين أيضا حسب خلفيات الأزواج وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، كذلك تختلف حسب ترتيب المواليد المنجبين في الأسرة، كذلك تبعا لنوعهم الاجتماعي قياسا بالأطفال الآخرين إن وجدوا داخل الأسرة، ويؤكد كالدول في هذا السياق أن الكلفة المترتبة على إنجاب الأطفال في المراحل المتقدمة من عملية الانتقال الديموغرافي التي يمر بها المجتمع، تعد المعيار الأهم الذي يحكم طبيعة القرارات الإنجابية المتعاقبة التي يمكن أن يتخذها الزوجان في سعيهما للحصول على العدد المرغوب من الأطفال، بافتراض أنهما سيسلكان في ذلك سلوكاً عقلانياً محسوباً يحدد وفقاً لظروفهما الاجتماعية والاقتصادية السائدة (Caldwell, 2011)، وهي نفس النتيجة التي خلص إليه ايسترلن (Easterlin et al., 1985) في دراسته حول ثورة الخصوبة وتحليل عوامل الطلب والعرض.

يشير كالدول، إلى محورية دور حجم الطلب الفعلي على الأطفال في تحديد مستويات النمو السكاني في المجتمعات سواء التقليدية منها أو الحديثة، وإلى أن هذه العلاقة تعتمد على مدى قدرة الآباء على الموائمة بين رغباتهم المعلنة بخصوص عدد الأطفال المرغوبين، وقدرتهم على تحقيق مثل هذه الرغبات، وفيما إذا كانا يمتلكان المصادر الكافية لتحقيق مثل هذه الرغبات. واستناداً إلى ذلك يبدو أن انخفاض كلفة انجاب الأطفال وتربيتهم، وارتفاع حجم العوائد المتوقعة منهم، سيقود في نهاية المطاف إلى بقاء مستوى الطلب على الأطفال مرتفعا في الأسرة (في المرحلة الأولى من اتجاه تدفق الثروة)، كما من شأنه أن يزيد حدة نوايا الآباء ورغباتهم في الحصول على حجم أسر كبيرة نسبياً. الأمر الذي دفع كالدول –في معرض مناقشته لآلية تغير اتجاه تدفق الثروة ومحركاتها– إلى تأكيد أهمية الأخذ بالاعتبار تأثير كلفة إنجاب الأطفال وتربيتهم والعوائد المتوقعة منهم، كذلك أهمية ربط رغبات الأزواج الإنجابية بعوامل ذات منشأ اقتصادي واجتماعي وثقافي؛ وأهمية أعطاء الاتجاهات الدينية القدرية السائدة الاهتمام المطلوب، لتحقيق فهم أعمق لأسباب ثبات معدلات الطلب على الأطفال وبقائها ضمن مستوياتها العالية في المرحلة الأولى من مسار تدفق الثروة.

وفي هذا الخصوص أرجع بولوم ارتفاع حجم الطلب على الأطفال في هذه المرحلة الانتقالية لافتقاد كثير من النساء في هذه المجتمعات لأي تصور مسبق حول حجم أسرهم المثالي أو المرغوب فيه (Pullum, 1980). الأمر الذي دفع بكالدول أيضاً، إلى التأكيد على أن مستويات الطلب على الأطفال ستظل مرتفعة في حال بقى إتجاه تدفق الثروة آخذا مسارا صاعدا أي من قبل الأبناء باتجاه الآباء؛ حتى في المراحل الأولى والمبكرة من عملية التنمية (Caldwell, 1982). وفي ضوء ذلك أكد مخلوف وآخرون (Makhlouf et al., 1987 (1994 أن السبب في محافظة الخصوبة على مستوياتها المرتفعة في مثل هذه المجتمعات، يعود في المقام الأول إلى انخفاض مستويات تكلفة إنجاب الأولاد، وإلى أن مستوى الطلب على الأطفال في الأسرة يعتمد في نهاية المطاف وبشكل واضح على مستوى التنمية الاجتماعية–الاقتصادية للسكان، وأنه لا سبيل لإحداث تغيرات ملموسة على مستويات

الطلب هذه، دون إحداث تغيرات حقيقية ومسبقة في جوانب اجتماعية–اقتصادية مختلفة في المجتمع (Caldwell, 2006).

بشكل عام يتضح الاهتمام الواضح الذي أبداه كالدول – في معرض تفسيره لأنماط الاستجابات الديموغرافية للآباء تبعا لأنماط المجتمعات التي يعيشون في كنفها، وتركيزه الواضح على كلفة الأطفال ونوعهم الاجتماعي، والعوائد الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة منهم، وأهمية خصائص هذه المجتمعات، ودورها الحاسم في تشكيل مواقفهم واتجاهاتهم الديموغرافية، ونواياهم الإنجابية، فسلوك المرأة الإنجابي – ضمن هذه الرؤى– رغم كونه قضية بيولوجية صرفة، إلا أنه يتأثر وإلى حد بعيد –أثناء عملية الانتقال الديموغرافي لهذه المجتمعات– بعوامل ذات صيغ ثقافية واجتماعية واقتصادية" مختلفة، باعتبار أن مسألة الإنجاب كمسألة سلوكية، أصبحت تأخذ شكلاً أكثر عقلانية، وتخضع لرشادة المستهلك وقدرته على المواءمة بين كلفة الأطفال ومنافعهم في مراحل متقدمة من عملية الانتقال الديموغرافي (Bates et al., 2007).

ثالثاً: تغير اتجاه مسار تدفق الثروة والعوامل المؤثرة فيه

تبين أدبيات نظرية تدفق الثروة، أن التحولات التي أصابت بنية العائلة، وزيادة شيوع علاقات متوازنة بين عناصر الأسرة، والسلطة المحدودة للآباء على الأبناء، وللذكور على الإناث في نطاق الأسرة، وزيادة النزوع نحو المساواة بين الجنسين، وزيادة انتشار نمط الزواج الذي يقوم على الاختيار الحر، بدلا من الزواج التقليدي المرتب، وضمور الروابط القرابية بين عناصر الأسرة وشبكة الأقارب وضعفها وتشظيها، وتخلي العائلة عن كثير من وظائفها التقليدية التي كانت تقوم بها سابقا، وانخفاض هيمنة التقاليد والقيم السائدة في المجتمعات، وانخفاض القيمة الاقتصادية والاجتماعية للأطفال وزيادة كلفتهم، أسهمت كلها في زيادة نزوع الأسرة لتبني قيم ومواقف جديدة، تتناقض مع القيم التقليدية، التي كانت تتبناها، كما دفعت –عوامل التحديث والتغير– باتجاه زيادة تعرض المرأة لنماذج اجتماعية غير تقليدية، ولقيم وخبرات ساعدت بدورها على تبني خيارات عديدة تتنافس مع تلك الخيارات التقليدية (Yount et al., 2000).

وقد رافق تفكك بنى العائلة الممتدة حسب وجهة نظر كالدول وما لازمها من تحولات أصابت المجتمعات في طور انتقالها إلى المرحلة الثانية من مسار تدفق الثروة، زيادة الانعزالية النسبية للأسرة، وزيادة قدرتها على إشباع حاجاتها دون الاتكاء –أو تدخل– وحدات النسق القرابي، وزيادة بروزها كوحدات اجتماعية متخصصة بنائياً ووظيفياً، بمنأى عن وحدات الأصل، وقد أسهم هذا بصورة واضحة في خفض حجم الطلب على الأطفال من كلا الجنسين، كنتاج لانتشار التعليم والتحضر في هذه المرحلة الانتقالية، كذلك بسبب زيادة طموح الأفراد وتطلعاتهم الذاتية التي تتعارض مع كثرة الإنجاب، وانسجم هذا التوجه حسب توصيف بوكك (Bock, 2001) مع زيادة اتجاه الآباء نحو الاهتمام بالجانب النوعي عند إنجاب الأطفال، مما مهد بشكل واضح لحدوث تغيرات جوهرية وعميقة في اتجاه تدفق الثروة، بحيث زادت حدة تدفقها باتجاه الأبناء.

وقد قدم كالدول رؤى دقيقة وتصورات أكثر عمقاً لأهمية **التحولات التي أصابت المجتمعات الإنسانية المعاصرة،** وأهمية أدوارها في أضعاف الدعائم التي تقوم عليها الانساق البنائية للعائلة الممتدة، وتهميشها كنسق يمارس الضبط الاجتماعي بصورته التقليدية، وتعزيز خيارات عناصرها– خاصة المرأة– وزيادة البدائل المتاحة أمامها فيما يتعلق بمسائل (الزواج وأنماطه، والمشاركة في صنع القرارات ذات الصلة بسلوكها الإنجابي)، باعتبار أن نتاج عملية التحول هذه وما رافقها من عوائد واستحقاقات قد أنعكس بصورة حاسمة على أوضاعها وأدوارها ومكاناتها في المجتمع، وفي زيادة فرص دخولها لسوق العمل وفي رفع مستوى تطلعاتها الذاتية، وتقليل حدة تبعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي عملية تمكينها، وفي جعل استجاباتها الديموغرافية أكثر نضجا، وبالتالي في تعزيز إدراكها أن تقرير ملامح حجم أسرتها هو رهن إرادتها وسلوكها العقلاني الرشيد (Oppong, 1983).

كما يؤكد كالدول **خلال مناقشته تفاصيل تغير اتجاه تدفق الثروة وتحول مسار تدفقها** باتجاه الأبناء، مدى أهمية إسهام عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في مسألة التحول هذه، ومدى حساسية أدوارها في أحداث تغيرات عديدة ومختلفة سواء في نظم الإنتاج وعلاقاتها المختلفة، وفي عملية انتقال

المجتمعات **من مجتمعات تقليدية متماسكة ميكانيكياً، يعتمد أفرادها على اقتصاديات العائلة** *"كوحدة إنتاجية"* **إلى مجتمعات حديثة متماسكة عضوياً** ومعتمدة على اقتصاديات السوق، وقد شكلت هذه الأطروحات مداخل هامة لرؤى كالدول النظرية، والتي في ضوئها فسر آلية الإنخفاض الطارئ في مستويات الطلب على الأطفال في الأسرة في المجتمعات الحديثة.

ويبدو أن عوامل التغير والتحديث التي أصابت أغلب المجتمعات الإنسانية، أسهمت كذلك في زيادة توجه الآباء نحو العمل على تقييم ما يقدمه الأولاد للأسرة من فوائد، وفي دفعهم لاتخاذ قرارات أكثر عقلانية بخصوص سلوكهم الإنجابي، والمواءمة بين كلفة إنجاب الأطفال وتربيتهم من جهة، ومنافعهم من جهة أخرى؛ إذ يؤكد كالدول في هذا الصدد، على أهمية أثر "عملية التصنيع والتقدم" على تقليص الاعتماد على الأطفال كمصدر دخل، وضمان للأبوين في حالة العجز والشيخوخة، ويذهب إلى أن عملية التصنيع والتحضر خلقت حركة طبقية مرنة، أسهمت بإقامة مؤسسات إضافية لمواجهة تلك الحاجات المتزايدة للأفراد والمتناقضة مع آلية عمل نظام الأسرة في المجتمعات التقليدية" كتوفير مضلة للضمان الاجتماعي والتقاعد وتأمين ضمانات مختلفة للأفراد خاصة في حالة مرض أو شيخوخة الوالدين وفي وضع قوانين لمنع دخول الأطفال مبكراً لسوق العمل، وإلزامية تعليمهم، بحيث أصبحت المجتمعات بنظمها الاقتصادية والاجتماعية السائدة مسئولة عن ذلك (Maklouf et al., 1987).

كما أكد كالدول، بأن عملية التحول الاجتماعي-الاقتصادي، التي مرت بها المجتمعات الإنسانية، كان لها تأثير حاسم ومباشر في تحديد مسارات تدفق الثروة، وفي تحديد طبيعة القرارات الديموغرافية المتخذة من قبل الآباء في هذه المجتمعات؛ **إذ أشار إلى أن عملية الإنجاب** – في حالة انقلاب اتجاه تدفق الثروة وأخذه منحناً معكوساً أي باتجاه الأبناء- ستصبح في نهاية الأمر مسألة سلوكية، يخضع فيها الآباء رغباتهم لأيدلوجية *"المستهلك الرشيد"*، الذي يرهن كثيرا من قراراته لدالة الرشادة، ويضع في اعتباره عند اتخاذ قرار إنجاب الأطفال حسابات الربح والخسارة من جهة والرضى والمنفعة من جهة أخرى، خاصة وأن الموارد المتوفرة للأسرة كثيرا ما تكون محدودة، الأمر الذي من شأنه أن يفرض على الفرد إجراء حسابات دقيقة لما يمكن أن يقدمه الأولاد من منفعة وعوائد، مقارنة بما يتكبده من كلفة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية (Caldwell, 2005).

كما يناقش كالدول، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التي أصابت المجتمعات الحديثة وما رافقها من تحول في اتجاه تدفق الثروة، **ودورها في تكوين مواقف حاسمة بشأن قرارات الآباء الإنجابية**، وأثر انحسار شبكة العلاقات الأسرية في ذلك، وفي آلية اتخاذ القرارات داخل الأسرة، ونمطيتها "كقرار استخدام وسائل منع الحمل وقرار تحديد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم، وعدد الأطفال الذكور المرغوبين في الأسرة". وفي ضوء ذلك يعزو هوقو (Hugo, 1997) الانخفاض الطارئ على معدلات الطلب على الأطفال، بناء على **تغير طبيعة مواقف الأفراد وطبيعة مصالحهم**؛ إذ يؤكد بهذا السياق إلى أن الظروف الملازمة لعملية التحول الاجتماعي الاقتصادي التي تمر بها المجتمعات التقليدية في سياق تحولها إلى مجتمعات حديثة، وطبيعة التحولات التي حدثت على قيم الأفراد ومصالحهم، كان لها تأثيراً حاسماً ومباشراً على استجابات الأفراد الديموغرافية.

يبدو أن عملية التحول هذه، وما لازمها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، قد عززت ميول أفراد المجتمعات المتقدمة نحو الدفع قدما لتحقيق مزيدا من الاستثمار في نوعية الأطفال المنجبين، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في كلفتهم وخفض دالة الطلب عليهم، وقد تبنى كالدول بهذا الخصوص افتراضاً مفاده *"أن انخفاض الطلب على إنجاب الأطفال في المجتمع يبرز في المقام الأول* ***عندما تتبدل العلاقات بين الأفراد وتصبح أكثر منفعية وتقوم على المصالح المتبادلة،*** *ويزداد تقسيم العمل والتخصص، وتنحصر أكثر ضمن نطاق الأسرة البيولوجية"*. غير أن هذه التحولات تبقى مرهونة بشروط عملية التطور التي تصيب المجتمعات وما يقترن بها من ملابسات. **وفي هذا الصدد خلص بولوم** بإنه لا سبيل لإحداث تغيرات في حجم الطلب على الأطفال دون إحداث تغيرات موازية في الجوانب الإجتماعية – الإقتصادية للسكان وعلى طبيعة علاقاتهم ورغباتهم ونواياهم الانجابية (Pullum, 1980). كما أشار بولوم

إلى إن ميول الآباء نحو الحصول على أسر صغيرة الحجم نسبياً أصبح هدفاً منشوداً في النظام الإجتماعي الذي يتسم بالحداثة وبمواقفه الاجتماعية الداعمة لاستقلالية المرأة ولأدوارها غير التقليدية (Pullum, 1980).

كذلك بين كالدول، **بأن حركة التغيير** التي شهدتها مجتمعات الدول النامية، قد عززت اتجاهات إفرادها نحو أنماط زواجية غير تقليدية، كزواج الأباعد "من خارج نسق القرابة"، وأسهم في رفع خيارات المرأة، وبدائلها في تعزيز مشاركتها بصنع القرارات ذات الصلة بسلوكها الإنجابي، والتي اعتبرها كالدول نتاجاً صافيا لحركة التغيير هذه. كذلك بين كالدول أهمية الالتفات لمتغير **مستوى تعليم المرأة وعمق التغيرات التي يمكن أن يحدثه** على وعيها وسلوكها الإنجابي واستجاباتها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. إذ يعمل متغير التعليم على إكساب المرأة أذواقاً أكثر تطوراً بشأن حجم الأسرة المرغوبة والتي تطمح إليها. ولعل التأثير الأكبر الذي يمكن أن يحدثه التعليم على سلوك الأفراد الإنجابي إدخال قضية الإنجاب ضمن مجال اختيارهم الواعي، وزيادة إدراكهم في أن تحديد حجم الأسرة هو رهن إرادة الإنسان وسلوكه العقلاني، كما قلل من أثر منظومة القيم والتقاليد المتوارثة، وعزز من تطلعات الأفراد الذاتية، كما أسهم التعليم في أضعاف المهارات اليدوية والتقليدية لدى الأطفال، وزاد أهمية وقتهم ورفع حدة التنافس عليه، كما أسهم التعليم في زيادة رغبات الأفراد وتطلعاتهم للرفاه وللحصول على السلع المختلفة، ورفع من أذواقهم الاستهلاكية.

رابعاً: نحو مقاربة نظرية وخصوصية المسألة الديموغرافية

قد يكون لعملية تحول اتجاه تدفق الثروة، وما رافقها من انحسار في وظائف الأسرة وانتقالها لمؤسسات اجتماعية ثقافية أخرى أكثر تخصصاً، ومن تراجع لأدوارها التقليدية، عبر أعطاء **كل عنصر من عناصر الأسرة دوراً محدداً يشغله،** ليكون مساهماً فاعلاً في إحداث تغيرات عميقة في مواقف الأفراد، واستجاباتهم الديموغرافية، كما أسهم **في إعادة ترتيب أولوياتهم،** وفي أعادة بناء وترتيب مراكز القوة مرة أخرى داخل الأسرة، وأعطى المرأة مزيد من الفرص في المشاركة في صناعة القرارات داخلها. **ويبدو أن للتغيرات المختلفة** التي شهدتها المجتمعات البشرية البسيطة التقليدية، وما صاحبها من تغيرات في مكانة المرأة وفي وضعيتها وفي مدى قدرتها على المساهمة في اتخاذ القرارات داخل أسرتها، قد عزز من أدوارها ومكانتها الاجتماعية، سواء داخل أسرتها او داخل نطاق المجتمع الذي تعيش في كنفه.

وقد جنح كالدول في خضم تفسيره لحركة التغير الطارئ في مواقف الأفراد الإنجابية (في حالة تغير تدفق الثروة باتجاه الأبناء) إلى تقديم قضية نزوع الآباء وتطلعاتهم في الحصول على الثروة والمكانة الاجتماعية والاعتبار، كحافز مهم لإبراز استجابات ديموغرافية هامة لديهم تتعلق بخفض حجم الطلب على الأطفال، ولإبراز مواقف أكثر عقلانية بخصوص سلوكهم الإنجابي، وتطبيق حسابات أولية دقيقة بخصوص عدد الأولاد المرغوبين، ولتحقيق توازن بين مفهومي الرضا أو المنفعة المستمدة من انجاب الاطفال من جهة وكلفتهم المادية من جهة أخرى.

يبدو أن **عنصر الخيار الشخصي للزوجين وبروز القيم الفردية والمنفعية،** قد شكلت عناصر مهمة في المجتمعات المتقدمة من عناصر تحديد حجم الطلب على الأطفال الذي يرغب الأبوين في إنجابهما؛ إذ عمد كالدول إلى النظر للأطفال كسلعة من السلع المعمرة التي يرغب الأبوين بها، وافترض بناء على ذلك أن الطلب على الأطفال سيتأثر بشكل شديد بكلفتهم أو برغبة الزوجين فيهم مقارنة بكلف السلع المعمرة الأخرى التي تحتاجها أو ترغبها الأسرة؛ وقد عقد كالدول مقارنة بين المنفعة أو العائد الاقتصادي المتأتي من الأطفال والمترتبة على إنجابهم وتنشئتهم، مقارنة بكلفتهم المباشرة وغير المباشرة وبرغباتها بالسلع والخدمات الأخرى، وأشار بهذا السياق بأن قيمة الأطفال والعائد الذي يعلقه الوالدان على إنجابهم هو الذي يحكم قراراتهما الإنجابية في هذه المجتمعات، أضافة لتطلعاتهم الذاتية، والرغبة في الرفاه والحراك في السلم الاجتماعي.

ويبدو أن **القيمة العالية لنظرية اتجاه تدفق الثروة، تبرز من قدرتها على استرجاع أطروحات وأفكار نظرية متعددة،** ذات الصلة بموضوع حجم الطلب على الأطفال، وإعادة الاعتبار لموضوعات مثل "مكانة المرأة ووضعيتها في الأسرة"، باعتبار المرأة محور عملية الإنجاب وأساسها داخل

نطاق أسرتها (Jejeebhoy, 1991)، حيث شكلت هذه المكانة والعوامل الملازمة لها واحدة من المعايير المهمة التي تم الاستناد إليها من قبل كالدول، لتحديد تحول اتجاه تدفق الثروة، وإن اختلفت هذه المحركات، تبعا لطبيعة المحيط ودوره في إكساب المرأة للنفوذ والاستقلالية. ويرى فريك (Fricke, 1990) بهذا الخصوص بأن نظرية كالدول المتعلقة باتجاه تدفق الثروة، تعد من أهم الإنجازات في عملية التحول الديموغرافي التي شهدتها المجتمعات الإنسانية، والتي وضعت التغيرات التي أصابت نظام الأسرة والتنظيمات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة محط اهتمام الباحثين، كما أعادت الأعتبار لأهمية أدوار المرأة البيولوجية والتقليدية، في تقرير الملمح الديموغرافي للمجتمع.

كما يبدو أن أطروحات هذه النظرية ومرتكزاتها، قد حفزت كثيراً من الباحثين والعلماء في مجال السكان، لدراسة طبيعة استجابات الأفراد الديموغرافية وأنماطها من جوانب وأبعاد مختلفة، والنظر باهتمام أكثر إلى مفهوم عاملي العرض والطلب على الأطفال، وما يرتبط بهما من قرارات، ومدى قدرة الأفراد على الإمساك بمثل هذه القرارات، وإخضاعها لدوال الرشادة والعقلانية، الأمر الذي مهد لبروز مزيد من الرؤى والأفكار، التي أخذت على عاتقها تبنّي وجهات نظر وأطروحات متنوعة، حول هذه المرتكزات. وتبدو القوة الكامنة في تلك الأطروحات والرؤى نابعة بمجملها من الرغبة في إعادة صياغة الطروحات التقليدية، بشكل يعيد الاعتبار والألق للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية داخلها، وتسليط الضوء على جوانبها المختلفة وما يلازمها من مواقف.

إذن **يميل كالدول إلى النظر للأطفال كعنصر من عناصر الطلب** الذي يتحدد في ضوء موارد الأسرة التي تكون عادة نادرة ومحدودة (Bongaarts, 2008). كما يميل كالدول إلى النظر، وبشكل متزايد إلى الطفل كسلعة من السلع الكمالية الكثيرة والمتنافس عليها، آخذ في حسابه حجم الضغط الذي يمكن أن يمثلوه على موارد الأسرة وحاجاتها الضرورية والمعيشية، وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية... وغيرها، التي عادة ما تكون مكلفة، خاصة في مراحل متقدمة من عملية التنمية. وبهذا الخصوص يؤكد كالدول بأن تكاليف تنشئة الأطفال وحاجاتهم تزداد وترتفع، ويرافق ذلك زيادة الأعباء الأسرية الأخرى، التي من شأنها أن تحد من الطلب على إنجاب الأطفال، وهي عوامل مهمة من شأنها أن تعزز من احتمالات خفض حدة الطلب على الأطفال في هذه المرحلة من الأنتقال الديموغرافي التي تمر بها المجتمعات. ويبدو بهذا السياق أن كالدول يميل للافتراض بأن حجم الطلب على الأطفال –في حالة انعكس اتجاه تدفق الثروة (وبدأ يأخذ متجها هابطا أي من الآباء باتجاه الأبناء) سيتأثر بشكل شديد بكلفتهم وبرغبة الآباء فيهم مقارنة برغباتهم بالسلع الأخرى التي يرغبان في الحصول عليها، وقد تخللت هذ النظرة كثيرا من المقارنات بين المنفعة المتوقعة من إنجاب الأطفال، والعائد الاقتصادي المأمول منهم مقارنة بالتكلفة المباشرة وغير المباشرة المترتبة على إنجابهم وتنشئتهم.

ويبين كالدول بأن **المجتمعات المتقدمة عادة ما تمنح أفرادها أشكال مختلفة من الضمان المادي والاجتماعي**، وتفرض كثير من القوانين، التي تحد من استخدام الأطفال في سوق العمل، وتقلل من منافعهم المادية، وتزيد من مدة أعالتهم وكلفة إنجابهم، كما تزداد دوافع الاستثمار في تعليمهم. وفي ضوء ذلك فأن متجه تدفق الثروة يفترض أن يأخذ مساراً معاكساً (أي من قبل الآباء باتجاه الأبناء)، كما يفترض أن تشكل مسألة أنجاب الأطفال مصدرا للتكلفة المادية والمعنوية. ويشير كالدول بهذا الخصوص إلى زيادة حاجات الأطفال في المجتمعات المتقدمة وتعددها، وزيادة ميل الأبوين للمنافسة والإنجاز وللرفاه، وزيادة رغباتهم في الاستثمار في تعليم الأبناء، مقابل محدودية موارد الأسرة في هذه المجتمعات، الأمر الذي من شأنه أن فرض على الأبوين القيام بتحديد دقيق للمنافع المتوقعة من إنجاب أطفال وتربيتهم، ما عزز من ميولهم تجاه تطبيق حسابات دقيقة، بخصوص عدد الأطفال المنوي إنجابهم، كما قد عزز دوافعهم لأن تكون هذه الحسابات موجهة في الغالب لإحداث توازن منطقي بين مفهومي "الرضا أو الإشباع" المستمد من إنجاب الأطفال، وكلفتهم المادية والمعنوية.

يبدو أن عمليات التفاعل القائم بين موارد الأسرة من جهة وكلفة إنجاب الأطفال والاستثمار في تربيتهم وتعليمهم من جهة أخرى، ورغبات الأهل في السلع المعمرة الأخرى، فرض على الأزواج في هذه المجتمعات خيارات أكثر موضوعية

ودقة، عززت الاهتمام بنوعية الأطفال المنوي إنجابهم في الأسرة على حساب عنصر الكم، وقد ذهبت هذه الخيارات باتجاه تأكيد بأن زيادة كلفة إنجاب الأطفال يتطلب زيادة الاهتمام بنوعيتهم، وبأن لعوامل مثل تكاليف تعليم الأطفال، والفرص البديلة الضائعة على الأم نتيجة لإنجاب الأطفال وتربيتهم، وطموح المستهلك الرشيد من السلع الكمالية، مقارنة بالعوائد والتكاليف المتوقعة من إنجاب الأطفال، تعد محددات أساسية لخفض حجم الطلب على الأطفال في الأسرة، ولتفضيل إنجاب النوع الاجتماعي الذي يحقق أعلى عائد مستقبلي، وبأقل التكاليف المتوقعة، وبينت الدراسات المعنية بهذا الخصوص بأنه كلما تحسنت الأذواق تجاه هذه السلع المنافسة فإن الطلب على الأطفال يقل (Bulatoa, 1983). ويخلص كالدول، بهذا الخصوص إلى أن عوامل مثل "عوائد وكلفة إنجاب الأطفال، والفرصة البديلة الضائعة على الأبوين بسبب إنجاب الأطفال، وارتفاع أذواقهم وتفضيلاتهم الشخصية، وارتفاع مستوى الدخل والثروة"، ستبقى عوامل حاسمة ومؤثرة في مستويات حجم الطلب على الأطفال على المدى البعيد في المجتمعات المتقدمة، وسيبقى لها علاقة مباشرة وقوية بتحديد طبيعة استجاباتهم الديموغرافية (Caldwell, 2005).

كما يظهر كالدول بأن **الأهداف الشخصية للأفراد**، سيبقى لها دور مهم في تحديد مستويات الطلب على الأطفال، إذ يؤكد بهذا السياق، بأن الأفراد في المجتمعات المتقدمة يميلون أكثر للإنجاز وينزعون أكثر لتحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية ذاتية، والى الرفاه والحراك الاجتماعي. ويشير كالدول بهذا الصدد بأن المحرك الأساسي لخفض مستوى لعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم بالنسبة للآباء –في المجتمعات المتقدمة– يبدو بأغلبها ذا طابع ذاتي واقتصادي، كون زيادة الطلب على السلع والخدمات والموارد الاقتصادية وتطلعاتهم في الحصول عليها من شأنه أن يقلل رغباتهم في الحصول على عدد كبير من الأطفال، وسيسمح لهم برفع مستوى معيشتهم وتحقيق مزيداً من الحراك الاجتماعي الصاعد، ومن الإشباع لهذه التطلعات والحصول على السلع والخدمات المطلوبة.

كما أن انخفاض مستويات وفيات الأطفال كان عاملاً مهماً ومساهماً فاعلاً في خفض حجم الطلب على الأطفال في الأسرة (اثناء تغير اتجاه تدفق الثروة في المجتمعات الأنسانية)، لكنه بقي محكوماً وإلى حد كبير بامكانية تحسين سبل الحياة وطرق المعيشة المختلفة في هذه الأسر، وأن التطور الاقتصادي الذي اقترن بتحسين صحة السكان عُدَّ مسئولاً عن خفض مستويات الوفاة، كما عُدَّ من ناحية أخرى عاملاً محركاً ومسؤولاً عن التحول في منحنيات الطلب في هذه المجتمعات وفي عملية تطورها وإنتقالها إلى المرحلة الثانية من مسار تدفق الثروة (Thompson, 1978).

وتؤكد مرتكزات هذه النظرية بمجملها أن المحرك الأقوى لخفض حدة الطلب على إنجاب الأطفال، هو ارتفاع كلفة إنجابهم وتربيتهم، والرغبات الذاتية لدى الأفراد في التقدم والتطور والرفاه، والرغبة كذلك في الحراك في السلم الاجتماعي، وأن هذه العوامل مجتمعة ستبقى في حالة من التفاعل وستكون كفيلة بإحداث تغييرات جورية في مواقف الأفراد الإنجابية في المرحلة الثانية من اتجاه تدفق الثروة.

الخلاصة

تعد نظرية "اتجاه تدفق الثروة "Flow of Wealth"، التي وضعها كالدول، من أوائل المداخل التي حاولت تفسير أبعاد ظاهرة الطلب على الأطفال. إذ نزعت مضامين هذه النظرية التي جاء بها جون كالدويل، إلى عزو ارتفاع مستويات الطلب على إنجاب الأطفال في المجتمعات التقليدية إلى استمرار وجود نظام اجتماعي يعتمد على الأسرة الممتدة وسلطة كبار السن من الذكور فيها، الذي عادة ما يفضي إلى أن يقدم الأبناء ما يكسبونه من ثروة إلى آبائهم، وما لم ينعكس اتجاه تدفق الثروة هذا، سيظل العائد المنتظر من الأطفال، كذلك الطلب عليهم مرتفعا. وتؤكد النظرية بهذا الخصوص، بأن نوعية التغيير في الكلفة المترتبة على إنجاب الأطفال وتربيتهم، وطبيعة التغير في العوائد المتوقعة من الأطفال، ستبقى من أهم محركات تغير اتجاه تدفق الثروة؛ أو بقاءه – في حالة عجزه عن إحداث التأثير المطلوب– متجهاً من الأبناء باتجاه الآباء، والذي يعني أن مستوى الطلب على الأطفال سيكون مرتفعاً"، كون الأبناء سيشكلون فيما بعد منفعة وعائداً اقتصادياً للآباء، لما يحققونه من عوائد مادية مضافة

إلى اقتصاديات الأسرة، ومصدراً للمساعدة في الزراعة وفي سوق العمل، كما سيشكلون عائداً اجتماعياً هاماً باعتبارهم سيمثلون مصدراً لضمان الأبوين في حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة.

هذا وقد أعادت هذه النظرية الاهتمام لمكانة المرأة ودورها في المجتمع، وأفضت إلى بروز كثير من الدراسات التي ربطت أدوار المرأة ومكانتها الاجتماعية بحجم الطلب على إنجاب الأطفال، واعتبرت أن التغير الطارئ على مكانتها يحمل دلالات على تغير أخر في نظام الأسرة التقليدي وتغيير في بناء الأسرة ومنظومتها القيمية.

ولاشك أن مضامين أطروحات هذه النظرية قد ذهبت أيضا إلى تأكيد أهمية مظاهر التغير والتحديث المختلفة التي أصابت المجتمعات الإنسانية على كافة أفراد الأسرة، وأهميتها في إحداث تغيرات جذرية سواء فيما يتعلق ببنية العائلة أو حجمها أو مواقفها واستجاباتها الديموغرافية، أو فيما يتعلق بطبيعة العوائد المترتبة على إنجاب الأطفال وكلفتهم المادية والمعنوية.

وقد لعبت عوامل مثل "خصائص المحيط، والتركيبة المفضلة لجنس المولود"، دوراً مهماً في التأثير في حجم الطلب على الأطفال. وخلصت الدراسة بأنه لا سبيل لإحداث تغييرات في دوال الطلب على الأطفال دون إحداث تغيرات مسبقة وموازية في الجوانب الاجتماعية–الاقتصادية للافراد، وفي رغباتهم الإنجابية، وأن ميول هؤلاء الأفراد نحو الحصول على أسر كبيرة الحجم، لا يزال هدفاً منشوداً في النظام الاجتماعي الذي يتسم بمحافظة مواقفه الاجتماعية الداعمة لمؤسسة الزواج والنظام الأبوي والدور التقليدي للمرأة.

كما خلصت نتائج الدراسة بأن العملية الإنجابية –عند الأفراد في المجتمعات المتقدمة– أصبحت مسألة سلوكية بالمقام الأول، وأصبحت تأخذ شكلاً أكثر عقلانية، وتُخضع لدالة الرشادة والعقلانية، وأصبح الأفراد أكثر قدرة على الإمساك بقراراتهم الإنجابية، وأكثر رغبة في تحقيق التجانس بين ما هو مرغوب وما هو واقع، وأكثر نزوعاً للمواءمة أو الأخذ بالاعتبار الفرق بين كلفة الأطفال ومنافعهم، وقد مهد هذا كله لبروز مزيد من الدراسات والأبحاث، التي أخذت تتبنى مداخل ووجهات نظر وأطروحات كالدول فيما يتعلق بمسارات اتجاه تدفق الثروة وعملية الانتقال الديموغرافي التي أصابت المجتمعات الإنسانية؛ إذ أصبح ينظر لإطروحاته المتعلقة بالمنفعة والكلفة المترتبة على إنجاب الأطفال، على أنها عوامل تمثل– من ناحية اجتماعية–المحددات الأساسية التي تشكل ملامح الخصوبة المستقبلية للسكان. كما أصبح ينظر لقضية الإنجاب كقضية سلوكية تخضع لتأثير عوامل اجتماعية واقتصادية المنشأ، كما تخضع لسلوك المستهلك الرشيد الذي يأخذ بحسابه كلفة إنجاب الأطفال مقارنة بالسلع والخدمات التي يرغب في الحصول عليها عند اتخاذ قرار الإنجاب.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري (2002)، "***علم السكان نظريات ومفاهيم***"، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

منير كرادشة (2013)، "***علم السكان: الديموغرافيا الاجتماعية***"، الطبعة الثانية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن.

مصطفى عبد الجواد (2009)، "***دراسات في علم اجتماع السكان***" دار المسيرة، مصر.

المراجع الأجنبية

Bock, J. 2001, "Learning, life history, and productivity: children's live in the Okavango Delta, Botswana Human Nature, in press.

Bongaart's, J. 2008, "***Fertility transition in developing***

Bate, L., Jonna, M., and Sidney, R. 2007, "Women education and the timing of marriage and childbearing in the next generation: Evidence from Rural Bangladesh, 38 (2): 101-112.

countries: progress or stagnation", 39 (2): 105-110.

Bulatao, A. 1981, "Values and Disvalues of Children in Successive Childbearing Decisions, ***Demography***, 1 (18).

Cain, M. 1984, "Women Status and Fertility in Developing Countries: Son Preference and Economic Security ". Center for Policy, The Population Council ***Working Paper*** No 110, New York

Caldwell, J. 1982, "***Theory of Fertility Decline***", Academic Press, New York.

Caldwell, J. and Caldwell, P. 1987, "The Cultural Context of High Fertility in Sub-Saharan Africa "***Population and Development Review***, 13 (3).

Caldwell, J. 2005, "On net intergenerational wealth flows: Update" ***Population and Development Review***, 4 (31).

Caldwell, J. 2006, "Demographic Transition Theory" Springer, Australia.

Campbell, M. and Nuriy, N. and Malcolm, P. 2006, "Barriers to fertility regulation: A Review of the Literature", 37 (2): 87-98.

Dyson, M. and Murph, R. 1983, "On Kinship Structure, Female Autonomy and Demographic Behavior in India", ***Population and Development Review***, 19 (35).

Easterlin, R. and Eileen, M. 1985, "***The Fertility Revolution: A Supply-Demand Analysis***". Academic Press. New York.

Fawcett, J. 1983, "Perceptions of The Value of Children: Satisfactions and Cost."In ***Bulatao and Lee, Determinants of Fertility in Developing Countries,*** Summary of Knowledge, Washington D.C National Academic press.

Fricke, T. 1997, "Culture Theory and Demographic process: towards a thicker demography" in: Kertzer, D. and Frick, T. (eds) Anthropological demography: towards a new synthesis: Chicago University of Chicago press.

Jeffrey, B. 1985, "Old Age Security Motive for Fertility". ***Population and Development Review***, (1), (11).

Jejeebhoy, S. 1991, "Women's Status and Fertility: Successive Cross Sectional Evidence from Tamil Nadu, India 1970-80" ***Studies in Family Planning,*** 2 (4): 217-230.

Hugo, G. 1997, "Intergenerational wealth flows and the elderly in Indonesia". In Jones G, Douglas R, Caldwell, J. D' suza R. the Continuing Demographic Transition, Oxford University press, New York.

Hogan, D., Chamratrithirong, A. and Xenos, P. 1987, "Cultural and Economic Factors in The Fertility of Thai Women", ***Papers of The East-West Population Institute***, N. 107.

Kaplan, H. 1994, "Evolutionary and wealth flows theories of fertility: Empirical Test and New Models". 4 (20).

Kreager, P. 1991, "Early Modern Population Theory :A Reassessment ***Population and Development Review***, 17 (2): 207-217.

Lesthaeghe, R. 2006, "The Second Demographic Transition in the United States: exception or text-book example? ***Population and Development Review***, (4): 32.

Leibenstein, H. 1972, "Economic Backwardness and Economic Growth, Economic Motives for Family Limitation", ***Population Studies***, 27: 383.

Lillard, L., Willis, R. 1997, "Motives for intergenerational transfer: Evidence from Malaysia. ***Demogrphy***, (34).

Lindert, P. 1980, "Child Costs and Economic Development", ***In Esrerlin (ed) Population and Economic Change in Developing Countries,*** Chicago: University of Chicago Press.

Makhlouf, H., Ghazal, A. and Ahmed, M. 1987, "The Cost of Children in Egypt", ***Population Bulletin of Escwa,*** no. 31.

Oppong, C. 1983, "***Women's Roles Opportunity Cost and Fertility***: Academic Press, New York.

Pullum, R. 1980, Illustrative Analysis of Fertility Preference in Sri-lanka" World Fertility Survey Scientific Report, N. 20.

Turke, P. 1989, "Evolution and the Demand for children", ***Population and Development Review***, (15).

The Theory of Wealth Flow: Cognitive Approach

Muneer Karadsheh, Issa Masarweh*

ABSTRACT

The main objective of this study was to revisit the contents of flow of wealth theory of John Caldwell and its pillars and drives from different perspectives. Although childbearing is a biological process, it is determined by cultural and socioeconomic factors. This study is basically an attempt to reread the theoretical theses of the conventional theory of flow of wealth paths between parents and their children in a way to reconsider the socioeconomic aspects within those theses which stipulate that the cost of children is the basic element in determining the demand for children. When the cost of children is low, the desire for having children is high. Once the benefits from children decline and their costs go up the directions of flow of wealth change to be from parents to children instead of children to parents and consequently the demand for children starts to decline.

Keywords: Wealth Flow, Childbearing, Children.

* Faculty of Arts, Yarmouk University; Faculty of Arts, The University of Jordan.

Received on 9/10/2013 and Accepted for Publication on 8/4/2014.